يستحيل معه اجتماع المتقدم مع المتاخر كتقدم اجزاء الزمان بعضها
على بعض والحكماء لما ادعوا ان التقدم بهذا المعنى انما يعرض لاجزاء
الزمان اولا وبالذات ولما عداها ثانيا وبالعرض لم يمكنهم القول
بحدوث الزمان وتقدم عدمه على وجوده فان عدمه لما لم يكن ز
مانا كان تقدمه بواسطة الزمان فلو كان عدمه سابقا على وجوده
كان عدمه في زمان وكان الزمان موجودا لحال عدمه وانه محال
فلذلك ذهبوا الى قدمه وقدم الحركة التي هو مقدارها وقدم
المتحرك بتلك الحركة **قوله** فح لا يلزم الا اذ لية جنس هذه المعد
ونحوه من الامور العامة المشتركة بين تلك المعدات كالنوع و
الخاصة والعرض العام مع ان مذهبهم كون بعض اشخاص العالم
قديما على ما مر تفصيله **قوله** وهو دعوى من غير برهان اذ لم يقم
عليها برهان فان ادعى الضرورة فيها توجه المنع بانه لم لا يجوز ان يكون
تعاقب تلك المعدات بذواتها كتعاقب اجزاء الزمان فيكون هي باعتبار
جنسها قديمة مستندة الى القديم وباعتبار حدوثها بذواتها وسائط
في حدوث الحادث نظير ما قالوا في الحركة على ما سيظهر عن قريب وبما
قررنا ظهر انه لا يتوجه ما قيل انه لابد لتقدم المعدات بعضها على بعض
من زمان لان المعدات لها تقدم سوى التقدم بالطبع على ما علم لانا
وليس ذلك الا تقدما زمانيا انتهى وذلك لما ذكرنا من انه يجوز ان
يكون تعاقبها وعدم اجتماع سابقها مع لاحقها بذواتها لا بسبب
الزمان كما في تقدم عدم الزمان على وجوده **قوله** لان الامكان
ما لابد منه في وجوده لا يقال بناء على التجويز المذكور يكون الامكان

الذي

الذي لابد منه في وجوده هو امكان وجوده فيما لا يزال لا امكان
وجوده فيه وفي غيره فلا يلزم من كونه غير ممكن في الازل
خلاف المفروض لانا نقول ان المفروض تحقق جميع ما لابد منه
في اصل وجوده من غير تقييد لذلك الوجود بكونه لا يزال فيكون
المراد الامكان الذي هو من جملة ما لابد منه هو امكان وجوده
مطلقا ايضا كما لا يخفى فان قلت كون الامكان من جملة ما لابد منه
في وجود الممكن مناف لما سبق من تحقق العلة التامة البسيط
قلنا لا منافاة بينهما لان كون الامكان من جملة ما لابد منه في و
جود الممكن لا يستلزم كونه علة ومعتبرة في العلة التامة اذ العلة
عند المحققين القائلين بجواز كون العلة التامة بسيطة هي ما يحتاج
اليه الممكن في وجوده فيكون الامكان سببا للاحتياج خارجا
عن تعريف العلة وكذا الاحتياج والتاثير والوجوب السابق
والكون العلة التامة الغير البسيطة هي المركبة من العلل لا جميع ما لابد
منه مطلقا فتدبر **قوله** ولم يتعلق الارادة بوجوده فيه بل
بوجوده فيما لا يزال حاصله ان الفاعل وهو الله تعالى مختار
في جميع افعاله الصادرة عنه اتفاقا فلابد له في ذلك
من ارادة مخصوصة فيختار الشق الثاني ونقول ان جميع ما لا
بد منه في وجوده مطلقا او في وجوده في الازل لم يكن
متحققا في الازل بل المتحقق فيه انما هو جميع ما لابد منه في وجوده
المخصوص وهو الوجود فيما لا يزال لان نسبة الفاعل وان كانت
على السواء بالنسبة الى الاوقات كلها الا ان ارادته المخصوصة التي

Copyright © King Saud University